A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Prog. 17)
15 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
البرنامج ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		١٧-١ - ١٧-٢٣	٢
البرامج الفرعية:			
١٧-١	الصلات مع الاقتصاد العالمي، والقدرة التنافسية والتخصص الإنتاجي . . .	١٧-٤ - ١٧-٥	٣
١٧-٢	التكامل والإقليمية الانفتاحية والتعاون الإقليمي	١٧-٦ - ١٧-٧	٤
١٧-٣	تنمية الإنتاج والتكنولوجيا والمشاريع الخاصة	١٧-٨	٥
١٧-٤	التوازنات والاستثمار والتمويل على صعيد الاقتصاد الكلي	١٧-٩	٦
١٧-٥	التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية	١٧-١٠ - ١٧-١١	٧
١٧-٦	الإدارة الاستراتيجية والإصلاح الحكومي	١٧-١٢	٨
١٧-٧	الاستدامة البيئية واستدامة الموارد البرية	١٧-١٣	٩
١٧-٨	السكان والتنمية	١٧-١٤	١٠
١٧-٩	الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية	١٧-١٥ - ١٧-١٦	١١
١٧-١٠	الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى	١٧-١٧ - ١٧-٢٠	١٢
١٧-١١	الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي	١٧-٢١ - ١٧-٢٣	١٣

280596 240596 96-12369

١٧-١ يتمثل الاتجاه العام لهذا البرنامج في المساهمة في إنماء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون على أساس تفاعلي مع الحكومات الأعضاء في إجراء تحليل شامل للعمليات الإنمائية وما يترتب عليه من تقديم خدمات تنفيذية. ويُركز البرنامج في عمله التحليلي، المضطلع به تحت مسؤولية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على وضع السياسات العامة وتيسير تنفيذها، قاصرا خدماته التنفيذية على المجالات المتعلقة بتقديم المعلومات المتخصصة والمساعدة الاستشارية والتدريب والدعم للتعاون الإقليمي والدولي.

١٧-٢ تُستمد ولاية هذا البرنامج من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٦ (د - ٦) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير و ٥ آذار/مارس ١٩٤٨، الذي أنشأ المجلس بموجبه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكلفها، في جملة أمور، وبالمشاركة في اتخاذ، التدابير التي ترمي إلى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي في المنطقة، وإلى إدامة وتعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان المنطقة، وبين بلدان المنطقة وبقية بلدان العالم؛ والاضطلاع بإجراء، أو برعاية، الأبحاث والدراسات التي تراها اللجنة ملائمة؛ والاضطلاع بإجراء، أو برعاية، جمع وتقييم ونشر المعلومات المتعلقة بقضايا واتجاهات وسياسات التنمية الإقليمية. ومن ثم جرى توسيع هذه الولاية بموجب عدد من القرارات التي صدرت بعد ذلك عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة.

١٧-٣ وفي نهاية الفترة المشمولة بالخطة، يُتوقع أن يكون البرنامج قد أنجز ما يلي:

(أ) تعزيز كفاءته وفعاليته في مجالات من قبيل جمع المعلومات، وتقديم المساعدة التقنية ورصد الأحداث، وإجراء الأبحاث ذات التوجه العملي، وإتاحة قدر أكبر من التفاعل مع المسؤولين الحكوميين؛

(ب) تحليل القضايا الإنمائية من منظور إقليمي، مع التركيز بصورة خاصة على الاتجاهات الناشئة وما لها من وقع على تنمية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ج) تعزيز دورها بوصفها قناة تحمل الشواغل الإقليمية إلى المنتديات العالمية، وتنقل الشواغل العالمية إلى المنتديات الإقليمية؛

(د) تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقديم الخدمات الفنية إلى أمانات وآليات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية؛

(هـ) تشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لا سيما في مجالات تيسير التجارة، والنقل والمعايير الموحدة والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكفاءة استخدام الطاقة وحماية البيئة؛

(و) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على تطوير القدرات المؤسسية العامة والخاصة على التكيف السريع مع التغير، وتحديد الفرص وتطوير القدرات الضرورية بغية استغلال الفرص التي تتيحها العولمة وتخفيف ما ينشأ عنها من آثار قد تكون سلبية.

البرنامج الفرعي ١٧-١ الصلات مع الاقتصاد العالمي، والقدرة التنافسية والتخصص الانتاجي

١٧-٤ إذا كان لتنمية اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يكون مستداما، فيلزم تحسين صلاتها بالاقتصاد العالمي (أي مشاركتها الكمية والنوعية في التدفقات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا). وبالإضافة إلى ذلك يجب زيادة قدرتها على الاستفادة من فترات التوسع الدوري للتجارة الدولية والإقليمية وتحمُّل الظروف المعاكسة وعدم الاستقرار المالي، من خلال تنويع المنتجات والأسواق والبحث عن استثمارات أجنبية وشراكات، واستعمال آليات التثبيت المحلية، وتحسين الصلات بين الصادرات وسائر الأنشطة المنتجة.

١٧-٥ وفيما يلي أهداف البرنامج الفرعي، المضطلع به تحت مسؤولية شعبة التجارة الدولية والتمويل والنقل:

(أ) يُرجح أن تشهد الاتجاهات نحو عولمة الأسواق وأقلمة التجارة، ونمط التدفقات التجارية، والتمويل والاستثمار المباشر الأجنبي وعملية التغير التكنولوجي على نطاق عالمي، وتحولات جديدة ذات أهمية بالنسبة للمنطقة. ولذلك يتمثل الهدف الأول في تنبيه بلدان المنطقة إلى ما تتسبب فيه الحالة الدولية من مزايا ومعوقات لصلات هذه البلدان بالاقتصاد العالمي وإثراء المناقشة بشأن وضع السياسات الوطنية التي تعزز القدرة التنافسية والنمو في ذلك السياق؛

(ب) على الرغم من أن بلدان عدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استطاعت خلال العقدين الماضيين تحسين صلاتها بالاقتصاد العالمي من خلال إدخال تغييرات على هيكل ووجهات صادراتها، يبقى مطروحا التحدي المتمثل في ترسيخ نماذج تخصص جديدة قائمة على تغيرات عميقة في أنماط الإنتاج وعلى زيادة القدرة التنافسية الدولية. ويتمثل الهدف الثاني في تشجيع إجراء دراسة مقارنة للتنمية التي تحفزها الصادرات، بغرض تحديد المكونات الاستراتيجية للعملية الدينامية لتغيير أنماط الإنتاج، قادرة على دعم نماذج تخصص جديدة، وبإعداد توصيات تتعلق بالسياسة العامة في هذا المجال؛

(ج) من شأن التطورات المرتقبة على الصعيد الدولي، سواء الاقتصادي أو السياسي أو المؤسسي، الذي أعقب جولة أوروغواي، وتقدم اتفاقات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، أن تتيح بعض الفرص للبلدان التي تأخرت فيها التنمية المنتجة التي يحفزها التصدير؛ غير أنها تستتبع أيضا انحسار فرص تنفيذ سياسات انتقائية لتشجيع هذه التنمية. ويتلخص الهدف الثالث في دعم الدراسة المقارنة الجارية للسياسات التجارية وتطور الإطار التنظيمي للتجارة الدولية، بغرض استغلال الفرص المتاحة على النحو الأمثل وتعزيز القدرة التفاوضية للمنطقة.

البرنامج الفرعي ١٧-٢ التكامل والإقليمية الانفتاحية والتعاون الإقليمي

١٧-٦ في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية يطرح العدد الكبير من الالتزامات التي تعهد بها العديد من بلدان المنطقة تحدي المواءمة بين العولمة الاقتصادية واتفاقات التكامل الإقليمي بحيث يمكن تفادي تشتت الاقتصاد العالمي إلى كتل تجارية. وثمة مسألة أخرى ينبغي معالجتها وهي ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق اتفاقات التكامل داخل أمريكا اللاتينية قبل دعوة الشركاء الآخرين في نصف الكرة إلى الانضمام إليها، أو ما إذا كان ينبغي إحراز تقدم على كلتا الجبهتين بطريقة متزامنة. وتوجد أيضا حاجة إلى توقع أية صعوبات يمكن أن تنشأ في حالة ما إذا قرر بعض البلدان المشاركة في عمليات رسمية للتكامل دون الإقليمي، أن تسعى إلى إقامة صلة أحادية مع أية منطقة للتجارة الحرة يمكن أن تنشأ في نصف الكرة الجنوبي، بدلا من التفاوض على أساس مشترك مع بلدان أخرى تنتمي إلى مجموعتها دون الإقليمية.

١٧-٧ وفيما يلي أهداف البرنامج الفرعي المضطلع به تحت مسؤولية شعبة التجارة الدولية والتمويل والنقل:

(أ) يتمثل الهدف الأول في زيادة فهم الدول الأعضاء في المنطقة للمشاكل المفاهيمية والعملية التي ستواجهها في تقدمها نحو تنفيذ اتفاقات التكامل التي انضمت إليها بالفعل، أو تلك التي يمكن أن تُبرم في المستقبل. وتشمل الحالات التي يرجح أن تحتاج إلى دراسة في هذا السياق، إنشاء وإعادة توجيه التدفقات التجارية نتيجة لعقد اتفاقات رسمية تهدف إلى إنشاء مناطق تجارة حرة؛ وموقف البلدان الأقل قدرة على الاستفادة مما ينشأ عن التكامل في أمريكا اللاتينية وفي نصف الكرة من منافع؛ ومواءمة القواعد التجارية في أمريكا اللاتينية وفي نصف الكرة الأرضية الغربي مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛ وقدرة المؤسسات الكبرى على المساهمة في زيادة الاستثمار والإنتاجية في القطاعات الاقتصادية؛ والصلة القائمة بين التجارة فيما بين المناطق الإقليمية وأحوال البيئة والعمالة؛

(ب) تكشف عملية التكامل الإقليمي النمو المتزامن لاتفاقات التكامل المحدودة أو ذات الوجهة الواحدة، التي تهدف إلى تحرير أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج (باستثناء القوة العاملة)، ولاتفاقات التكامل الواسعة النطاق أو المتعددة الأبعاد، التي بلغت بالفعل مرحلة الاتحادات الجمركية، والتي تهدف إلى إنشاء أسواق مشتركة واتحادات اقتصادية وإلى اعتماد سياسات منسقة وموحدة بل مشتركة. ويتمثل الهدف الثاني في تحسين مناطق التجارة الحرة القائمة في المنطقة وربطها فيما بينها كلما أمكن ذلك وتشجيع تحولها بقدر الإمكان من عمليات تكامل محدودة إلى عمليات أوسع نطاقا؛

(ج) يتمثل الهدف الثالث في تشجيع تطوير نظام متكامل للنقل يتصف بالتكامل والتفاعل فيما بين مختلف وسائط النقل، وبالبحث عن حلول مؤسسية وتكنولوجية، وباستخدام أفضل لآليات التسعير؛

(د) ويتمثل الهدف الرابع في تعزيز إدماج البُعد الاجتماعي في عمليات التكامل، مع تركيز خاص على تنسيق السياسات الاجتماعية، لا سيما في مجالات العمالة والضمان الاجتماعي والتعليم والتدريب والهجرة.

البرنامج الفرعي ١٧-٣ تنمية الإنتاج والتكنولوجيا والمشاريع الخاصة

١٧-٨ فيما يلي أهداف البرنامج الفرعي الذي تتولى مسؤوليته شعبة الإنتاج والإنتاجية والإدارة:

(أ) يتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه بلدان المنطقة من تسريع معدلات نموها - ويتطلب ذلك استغلال أفضل الممارسات والتكنولوجيات المتاحة على الصعيد الدولي وتكييفها مع الظروف المحلية، وتعزيز قدرة البلدان على المنافسة الدولية من خلال تنفيذ سياسات تدعم تحديث المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة الحجم ووحدات الإنتاج الريفية، وتحديث البيئة التي تعمل فيها تلك المؤسسات. وتحقيقا لهذه الغاية، يهدف البرنامج الفرعي إلى تعزيز قدرة حكومات المنطقة على صياغة وتنفيذ سياسات وإجراءات لتدعيم البعد التكنولوجي للأنشطة الإنتاجية، وزيادة القدرة على المنافسة، والقضاء على الاختناقات في الأسواق الرئيسية - أساسا في مجال الموارد البشرية، ورؤوس الأموال المادية، وسياسات تشجيع الصادرات - وتنشيط تنمية المشاريع الخاصة؛

(ب) ولما كانت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تتمتع بوفرة من الموارد الطبيعية، فإن الطريق الذي تسلكه إلى التنمية لا بد وأن يشمل بالضرورة الأخذ بالتصنيع، اعتمادا على استغلال ما لديها من ثروة من الموارد الطبيعية، وذلك مع التوسع في الأنشطة والقطاعات الفرعية التي تميل إلى التجمع حول هذه القاعدة الانتاجية، مثل الصناعات والخدمات المتعلقة بالتموين والتجهيز، أو التي تنطوي على روابط جانبية تعتمد على تكنولوجيا متصلة أو هيكل إداري متصل. ومن هذه الزاوية، فإن نظم الإنتاج التي تقام حول أنشطة صيد الأسماك، والحراجة، والتعدين، وإمدادات الطاقة، والزراعة، تصبح مجالات تتسم بأهمية خاصة، وبالتالي، يتمثل الهدف الثاني في زيادة المعرفة بالروابط والحلقات الإنتاجية التي يجري تطويرها في المنطقة، وتحديد أفضل السياسات المناسبة لدعم هذه العملية. وسيولى اهتمام خاص للعوامل التي يمكن أن تزيد إلى أقصى حد من الآثار الإيجابية لهذه الروابط على توليد العمالة، والتخفيف من حدة الفقر، وتوزيع الدخل، والتخفيض في نفس الوقت من آثارها السلبية على البيئة إلى أدنى حد؛

(ج) وثمة هدف آخر متفرع من الهدف السابق، يتمثل من ناحية في تشجيع استحداث ونشر التكنولوجيات التي تيسر تحديد واستغلال الأصول الطبيعية بدرجة أوفى، ومن ناحية أخرى في تشجيع تحديد وتطوير القدرات اللازمة لإدارة هذه الأصول بغية منح الأولوية للصناعات القائمة على استغلال وتجهيز الموارد الطبيعية، وربطها بالجهود المبذولة لتغيير أنماط الإنتاج؛

(د) إن الشركات عبر الوطنية هي العامل الرئيسي فيما يحدث حاليا من عولمة وإعادة تشكيل لهياكل الأسواق الدولية. كما أنها عناصر حاسمة في عملية الابتكار التكنولوجي المستمرة. وبناء على ذلك،

يتمثل الهدف في تسليط الأضواء على ما يمكن أن تسهم به هذه العناصر عبر الوطنية في التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة، وزيادة فهم الاستراتيجيات السلوكية لهذه المؤسسات، وأساليبها في نقل التكنولوجيا، وترتيبات شراكتها مع الأطراف المحلية، من أجل تشجيع قيام مؤسسات عبر وطنية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يكون بمقدورها أن تسهم في الوفاء بالاحتياجات الإنمائية للمنطقة؛

(هـ) وثمة مجال يتوقع أن تنشأ فيه صعوبات خطيرة، وهو مجال النقل في المناطق الحضرية وبين المدن، حيث سيفرض نمو الطلب ضغطا شديدا على هيكل أساسي لا يمكن في الأجل القصير توسيع قدرته المادية بما فيه الكفاية. وبناء عليه، فإن الهدف الأخير يتمثل في دعم ما تبذله بلدان المنطقة من جهود لزيادة الكفاءة العامة للهيكل الأساسي للنقل في المناطق الحضرية وبين المدن، وتحسين إدارة خدمات النقل، أساسا من خلال إعادة تشكيل هياكلها، وتعزيز القدرة المؤسسية، وإعادة تحديد دور القطاع الخاص.

البرنامج الفرعي ١٧-٤ التوازنات والاستثمار والتمويل على صعيد الاقتصاد الكلي

١٧-٩ فيما يلي أهداف البرنامج الفرعي الذي تتولى مسؤوليته شعبة التنمية الاقتصادية:

(أ) إن الفهم التام لعمليات التنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من أنواع الروابط مع الاقتصاد الدولي، الذي يسير بصورة متزايدة على طريق العولمة، إنما يستلزم مواصلة رصد السياق الاقتصادي الكلي ووسائل التغلب على الضغوط الدورية التي تواجه اقتصادات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويتمثل الهدف في زيادة المعرفة بالاتجاهات الاقتصادية العامة في المنطقة، وبالسياسات المتبعة، وبالتطورات التي تحدث في اقتصادات المنطقة. وسيولى اهتمام خاص لمسألتين: التوافق بين السياسة العامة الاقتصادية (السياسات المالية والنقدية والمتعلقة بأسعار الصرف) والإصلاحات الهيكلية التي يجري تنفيذها في المنطقة؛ والأنواع الجديدة من القيود الخارجية التي يمكن أن تنجم عن عملية العولمة المالية وتطوير أدوات وتسهيلات جديدة فيما يتعلق بالديون؛

(ب) وثمة هدف آخر يتمثل في تقييم فاعلية استراتيجيات التنمية المنفذة في المنطقة في الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي وتسريع النمو. وبالإضافة إلى ذلك، ستجرى دراسات استطلاعية متوسطة وطويلة الأجل لدعم وتقييم تصميم سياسات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

(ج) إن ما تتسم به اقتصادات المنطقة من انخفاض مستويات الإدخار الوطني، ومحدودية حجم الاستثمارات الناتجة عن هذه المدخرات، لن يسمحا لها إلا بمعدلات نمو متوسطة؛ وبالتالي، سيتعذر تحقيق معدل نمو اقتصادي متسارع ما لم تتحقق زيادة كبيرة في المدخرات وتكوين رأس المال. وفي حين أسفرت السياسات الرامية إلى زيادة الإدخار وتكوين رأس المال عن نتائج إيجابية في بعض البلدان، فإن وضع هذه السياسات لا يزال في مرحلة أولية في معظم أنحاء المنطقة. وفي غضون ذلك، تبين تجربة البلدان

الآسيوية أن ثمة مجالا للابتكار في مجال أدوات المدخرات وتطوير مؤسساتها. وبالتالي، يتمثل الهدف في دعم عملية وضع وتنفيذ سياسات لتعزيز القدرات المحلية على توليد الموارد المالية اللازمة للاستثمار، وإنشاء المؤسسات والأدوات المالية الملائمة لتحويل هذه الموارد لتحقيق التراكم الرأسمالي، وتيسير تسريع عملية التراكم؛

(د) إن سرعة التقدم التكنولوجي في ميدان المعلومات، وعلى الأخص تأثيره القوي والمستمر على الاتجاهات نحو عولمة الاقتصاد العالمي، تشكل تحديا رئيسيا آخر للمنطقة. ففكرة نشوء شبكة عالمية للمعلومات تثير أسئلة لا تتصل فحسب بالاتجاهات المقبلة في صناعات وأسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل وتتصل أساسا بقضية الارتباطات العالمية في مجالات التجارة والتعبير الثقافي والمشاركة السياسية على وجه الخصوص. وينبغي الآن بحث مسائل من قبيل تأثير شبكة "الانترنت" Internet العالمية على عملية اتخاذ القرار السياسي، وتعزيز الإجراءات الإنمائية، وتبادل نتائج البحوث في المنطقة. كما يمكن أن تقوم ارتباطات جديدة بين الدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال استغلال شبكات المعلومات على نحو أكثر كثافة. ويتمثل الهدف الأخير في المساهمة في تحليل واستكشاف موارد المعلومات وسبل نقلها ونشرها واستخدامها على الوجه الأمثل في ميادين مثل البحوث وصياغة السياسات واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البرنامج الفرعي ١٧-٥ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

١٧-١٠ الجهد المبذول لتحسين انتاجية الاقتصادات وقدرتها على المنافسة هو السمة الرئيسية للمرحلة الحالية من التنمية. غير أن الالتزام بتحسينها على هذا النحو سيتطلب مراعاة الشروط الأساسية الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، التي ستستلزم بدورها تغيير الطريقة التي توضع بها السياسة العامة الاجتماعية والدور المنوط بالدولة في هذا المجال. ولا يمكن أن يتحقق هذا التغيير إلا إذا اتفقت الأطراف الاجتماعية المختلفة على تحويل السياسة العامة الاجتماعية إلى سياسة عامة للدولة تسلم بالأهمية الاقتصادية لتعيز نوعية رأس المال البشري.

١٧-١١ فيما يلي أهداف البرنامج الفرعي الذي تنهض بتنفيذه شعبة التنمية الاجتماعية:

(أ) يتمثل الهدف الأول في دعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع الاجتماعية الرامية إلى زيادة العدالة الاجتماعية، والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، والفاعلية في تحقيق الأهداف، أساسا من خلال تقييم النتائج وبناء القدرات ووضع معايير جديدة. وتحقيقا لهذا الهدف، ستولى أهمية خاصة للجوانب التي تؤثر على الفئات الضعيفة بالتحديد في مجتمعات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ب) التغيرات التي تطرأ في مجال أهداف وآليات السياسة الاجتماعية، والتقدم المحرز في إصلاح الخدمات الاجتماعية (في مجالات من قبيل التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والهياكل

الأساسية والتنمية الحضرية)، تتطلب تحليلا أعمق للأساليب الإدارية الجديدة التي يجري تنفيذها في المنطقة. ولا بد في هذا المجال من الاهتمام بصفة خاصة بالتحديات التي ينطوي عليها تحسين نوعية الخدمات وتعزيز التكامل الاجتماعي من خلال المشاركة المنظمة للمجتمع المدني في صياغة السياسات والبرامج، والسيطرة على إدارتها. وثمة مجال آخر يتصل بذلك يتضمن تجارب الأخذ باللامركزية وتفويض المسؤولية عن الخدمات الاجتماعية والشروط اللازمة لضمان نجاحها. ويتمثل الهدف الثاني في تحليل الخبرة الإدارية في مجال السياسات والبرامج والمشاريع الاجتماعية، بغية مقارنة مختلف الأساليب المعتمدة، وتحديد الأدوات الناجحة، وفحص المشكلات الرئيسية المرصودة، وصياغة التوصيات المتصلة بذلك، بما يوفر للقائمين على وضع السياسات في المجالات الاجتماعية المعلومات الموضوعية اللازمة لتحديد السياسات الاجتماعية الوطنية؛

(ج) رغم ما لوحظ من تقدم في بعض البلدان، تشير المعلومات الإحصائية والمؤشرات الاجتماعية إلى تفاقم توزيع الدخل وارتفاع عدد حالات الفقر في معظم أنحاء المنطقة، وهي أوضاع سيستغرق تخفيف آثارها وقتا طويلا. وبالاضافة إلى ذلك، يظهر الفقر الآن سمات مختلفة، وبخاصة تزايد تنوعه وانتشاره في المناطق الحضرية، حتى وإن بقي الفقر في الريف أكثر خطورة. ويتمثل الهدف الثالث في شحذ واستكمال عملية تشخيص الأوضاع الاجتماعية في بلدان المنطقة، وبخاصة فيما يتعلق تبحديد ومتابعة حالات الفقر، وتحليل الروابط بين العمالة وتوزيع الدخل والتعليم؛

(د) وفي حين طرأت في السنوات الأخيرة تغيرات مهمة على مركز المرأة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مجال العمالة والتعليم والرعاية الصحية، فإن ثمة عقبات لا تزال تعترض إدماجها بالكامل في عملية التنمية، ومشاركتها في جميع مراحل عملية اتخاذ القرار. ويتمثل الهدف الرابع من تشجيع إنشاء آليات مؤسسية إقليمية لضمان تعاون المرأة الكامل ومشاركتها الكاملة في المجالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وسيولى اهتمام خاص لتنفيذ برنامج العمل الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٥-٢٠٠١؛

(هـ) هناك حاجة ملحة إلى دراسة وتوضيح الآثار الاقتصادية التي تترتب على انتاج المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار بها. ويتمثل الهدف الخامس في تيسير أعمال المتابعة والأعمال التكميلية المناسبة لما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من دراسات وبحوث وتحليلات للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها، وفي صياغات لبرامج إنمائية بديلة لمعالجة هذه الآثار؛ وتوفير المساعدة التقنية في صياغة السياسات الوطنية لمنع وخفض إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها.

البرنامج الفرعي ١٧-٦ الإدارة الاستراتيجية والإصلاح الحكومي

١٧-١٢ فيما يلي أهداف البرنامج الفرعي الذي يتولى مسؤوليته معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) الإدارة الاستراتيجية في إطار ديمقراطي شرط مسبق حاسم لنوع التنمية التي تتوق إليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيكون دعم مختلف العناصر الاجتماعية ووضع اتفاقات سياسية طويلة الأجل عاملين أساسيين لضمان قبول المسؤوليات والتضحيات التي يستلزمها الإصلاح. ويتمثل الهدف الأول في التوصل إلى توضيح مفهوم الإدارة الاستراتيجية وإلى إضفاء الطابع المنهجي على النهج الدينامي المتبع في هذا الموضوع، وهو إبراز حاجة الحكومات والمجتمعات إلى التعاون في إجراء ترتيب متسق للأولويات وتوليد دعم اجتماعي مستمر لإجراء التغييرات اللازمة، من أجل المحافظة على استقرار النظام؛

(ب) ويتمثل الهدف الثاني في تسهيل تنمية إطار تحليلي يتاح لبلدان المنطقة يمكن أن يساعد هذه البلدان في تحديد جدول الأعمال العام، بشأن أمور في جملتها السلامة العامة، والفساد، والفقر، وإساءة استخدام المخدرات، على نحو يتسق مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتغيير أنماط الإنتاج مع عدالة اجتماعية. وهكذا سيبذل مجهود للتوصل إلى رؤية استراتيجية متوسطة الأجل، ذات أبعاد تكنولوجية وسياسية، تعزز تنفيذ السياسات لتحقيق توافق للآراء ومشاركة وزعامة ديمقراطية، بغية جذب الدعم لإجراء التغييرات اللازمة؛

(ج) وسيتمثل الشرط المسبق الأساسي الآخر للتنمية في مواصلة الجهود الراهنة لضمان إعادة هيكلة موضوعية للدولة والإدارة العامة في المنطقة. أما الهدف الثالث فيتمثل في دعم بلدان المنطقة في جهودها لتحسين تصميم السياسات العامة، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح نظام تحليل وتشكيل هذه السياسات وإعداد المبادرات القانونية والإدارية؛

(د) ويتمثل الهدف الرابع في تعزيز كفاءة وفعالية الإدارة العامة الإقليمية داخل بلدان المنطقة؛

(هـ) ويجب معالجة جانب واحد في سياق إصلاح الدولة وهو تحسين الوظيفة التنظيمية ككيان يعزز التشغيل الفعال للآليات السوقية. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف في الاستفادة إلى الحد الأمثل من الوظائف التنظيمية للدولة عن طريق إنشاء إطار تحليلي وموجه نحو السياسات لتعزيز القدرة على المنافسة، بغية مواجهة التحديات الناشئة عن عمليات الخصخصة، وإزالة قيود الأنظمة المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، وحماية المستهلكين، وسلطة المستهلكين المتزايدة، ورفع مستوى الأطر التنظيمية في القطاعات التي لا ينظر إليها عادة على أنها قطاعات المنافسة.

البرنامج الفرعي ١٧-٧ الاستدامة البيئية واستدامة الموارد البرية

١٧-١٣ فيما يلي أهداف البرنامج الفرعي الذي تتولى مسؤوليته شعبة البيئة والموارد الطبيعية:

(أ) ستستمر الموارد الطبيعية والطاقة في تأدية دور استراتيجي في المرحلة الجديدة للتنمية والتصنيع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ويجب أن تضمن المنطقة أن إدارة الموارد الطبيعية، وإدماجها التدريجي في الإنتاج وبصفة خاصة التكنولوجيات المستعملة مستدامة بيئيا. ويتمثل الهدف الأول

في تعزيز قدرات بلدان المنطقة على تحليل وصياغة السياسات وتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة بيئيا للموارد الطبيعية والطاقة وإنشاء وتقوية الآليات المؤسسية لحماية البيئة على الصعيدين الوطني والإقليمي، لا سيما في المجالات ذات الأولوية العالية مثل تقييم الأثر البيئي وتخطيط استخدام الأراضي؛

(ب) ويتمثل الهدف الثاني في دعم مبادارت بلدان المنطقة لتنفيذ برنامج أعمال القرن ٢١، بما في ذلك بصفة خاصة في مجالات مثل حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد التي تقدمها المنطقة، وإدارة الأنظمة الايكولوجية الهشة، وحماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها وإمداداتها، وإدارة النفايات الخطرة وحركتها عبر الحدود؛

(ج) وأصبحت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة حضرية بصفة رئيسية. وتستلزم الإدارة السليمة للعملية الحضرية تعزيز الحكم المحلي الديمقراطي على جميع المستويات لتعبئة الموارد المجتمعية اللازمة لتوسيع وتحديث الهياكل الأساسية الحضرية غير الكافية وزيادة كفاءة وفعالية إدارة المساكن لمنع زيادة حدة النقص الحالي. ويتمثل الهدف في المساهمة من أجل تحسين تفهم الظروف والاتجاهات في المستوطنات البشرية في المنطقة ودعم البلدان في إنشاء نظم متوازنة ومتكاملة للمستوطنات البشرية، وتحسين الإسكان، والهياكل الأساسية والخدمات، وإنشاء إدارة سليمة للعملية الحضرية.

البرنامج الفرعي ١٧-٨ السكان والتنمية

١٧-١٤ فيما يلي أهداف البرنامج الفرعي الذي يتولى مسؤوليته المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية:

(أ) العقبات التي تعرقل الجهود المبذولة لتحقيق الإنصاف الاجتماعي تبرز حجم الفئات السكانية المعرضة للخطر - النساء، وكبار السن، والأطفال، والشباب، والسكان الأصليين - وجميع هذه الفئات ضعيفة للغاية أمام المخاطر الملازمة للفقر والإهمال الاجتماعي. وبالاضافة إلى ذلك، بما أن معدلات الخصوبة تتجه إلى أن تكون أعلى لدى الفقراء، وبما أن الفقراء ينجبون بدون وعي والعمر المتوقع لأطفالهم لا شك أقل مما هو عليه لدى الفئات غير الفقيرة، يجب ممارسة ضغط هائل على الموارد المتاحة من أجل التغلب على حالات النقص في الخدمات الاجتماعية - الصحة والتعليم والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة - لكسر طوق الحلقة المفرغة للفقر الدائم. وهكذا فإن الهدف هو تحسين قدرة البلدان على إدماج المتغيرات السكانية في السياسات والبرامج والمشاريع الاجتماعية، لا سيما تلك التي تستهدف الفئات ذات الأولوية؛

(ب) السياسات السكانية الرامية إلى التغلب على حالات عدم الإنصاف التي تؤثر على السلوك الديمغرافي سياسات هامة لأنها تسمح بمساواة أكبر في الفرص وتؤدي دورا حاسما في تحديد الاحتياجات الاستثمارية في مجال الموارد البشرية. وتؤكد الاتفاقات المعتمدة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية،

المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، على أهمية السياسات السكانية بوصفها إطارا متكاملا لبرنامج العمل المتفق عليه في المؤتمر. أما الهدف الثاني فيتمثل في دعم حكومات المنطقة في الجهود التي تبذلها لتنفيذ خطة عمل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن السكان والتنمية؛

(ج) حققت بعض البلدان تقدما هائلا نحو تعزيز قدرات الحكومات المحلية من خلال زيادة درايتها وخبرتها التقنية ومواردها البشرية في مجال السكان والتنمية. ومع ذلك، يلزم أن تتفهم الحكومات المحلية على نحو أفضل الروابط القائمة بين السكان والتنمية على الصعيد دون الوطني، لا سيما في حالة المناطق الصغيرة والنظم الايكولوجية المحددة. ومن ثم، يتمثل الهدف الثالث في تعزيز الاستخدام المتزامن للمعلومات القطاعية والديمغرافية عن طريق تكنولوجيات البرامج الحديثة للحواسيب مثل برنامج ريداتام (استرجاع البيانات للمناطق الصغيرة)، وهو البرنامج الذي طوره المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية؛

(د) تعطي الحالة البيئية في المنطقة أدلة غير قابلة للدحض بشأن كثير من العوامل التي تلتقي في العلاقة المتغيرة باستمرار بين السكان والتنمية والبيئة. وهكذا فإن النمو الديمغرافي السريع في بعض المدن وتنقل عمال المزارع المعدمين والذين يعيشون في نظم ايكولوجية ممطرة وحارة أمثلة صارخة على الصلات الحاسمة الموجودة بين الديناميات الديمغرافية والبيئة الطبيعية. وينحو النمو المفرط للمدن إلى التسبب في استنفاد مصادر المياه القابلة للشرب، وإلى تلوث الغلاف الجوي، وتخريب التربة، وتراكم النفايات، وكلها عوامل تضر البيئة. ويتمثل الهدف الرابع في مساعدة الدول الأعضاء في تصميم ورصد وتقييم المشاريع والبرامج والسياسات البيئية والمكانية الملائمة؛

(هـ) نظرا لزيادة عولمة التجارة والآثار المترتبة على الاتجاهات الاقتصادية الأخيرة، تغيرت بصورة ملحوظة الطرق التي تدخل بها بلدان المنطقة السوق الدولية وانعكست هذه التطورات الحاصلة على الساحة الدولية بصورة مباشرة في الهجرات وتنقل السكان عبر الحدود الوطنية. وبناء عليه، يتمثل الهدف الخامس في العمل على تطوير نظام لتحليل العولمة المحددة والآثار المترتبة على أنماط الهجرة الجديدة هذه، فضلا عن علاقتها بالاتجاه نحو عولمة الاقتصاد، كما ينعكس، بصفة خاصة، في تكامل الأسواق.

البرنامج الفرعي ١٧-٩ الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية

١٧-١٥ أوجدت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي اضطلعت بها حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأنماط الجديدة للتنمية الآخذة في التشكل تدريجيا طلبا أكبر على المعلومات والدراسات المستقبلية، من القطاعين العام والخاص على السواء.

١٧-١٦ وفيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تتولى مسؤوليته شعبة الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية:

(أ) الهدف الأول هو تعزيز قدرة حكومات المنطقة على إنتاج الإحصاءات والإسقاطات اللازمة لصياغة ورصد السياسات الجديدة والإصلاحات المؤسسية الجارية؛

(ب) والهدف الثاني هو مواصلة تشجيع إدخال التطورات التكنولوجية بغرض النشر الواسع النطاق للبيانات على القطاعين العام والخاص، وإدخال أساليب التصنيف الدولي الجديدة، ولا سيما نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛

(ج) تعطى حكومات المنطقة أولوية أعلى للتغلب على الفقر وصياغة سياسات اجتماعية لضمان تكافؤ الفرص وحل ما يواجه النساء والأطفال والشباب والأسر حاليا من مشاكل. والهدف الثالث هو تطوير وتوسيع نطاق عملية تجميع الإحصاءات الاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتحليلها لأغراض وضع السياسات، بما في ذلك البيانات اللازمة لرصد الأهداف التي تحددها المؤتمرات العالمية؛

(د) تحدث في المنطقة حاليا تحولات كبرى، سواء على الصعيد المؤسسي أو على الصعيد الاقتصادي الكلي. وتتلقى بلدان المنطقة اسقاطات عن الاتجاهات المتوقعة في البلدان الصناعية الرئيسية من مصادر مختلفة. إلا أن هذه الإسقاطات لا تتوافق في كثير من الأحيان، ومن ثم فإنه يصعب على حكومات المنطقة أن تقيّم بصورة سليمة الأثر المترتب على الاتجاهات السائدة في البلدان الصناعية بالنسبة لبلدانها هي. وبغية تنمية القدرات الإقليمية اللازمة للتنبؤ بصورة فعالة بالاتجاهات والتحديات المقبلة، فإن الهدف الرابع هو تيسير رصد وتقييم العمليات الإنمائية الجديدة وإسقاطاتها، بما في ذلك إعداد موجزات للاتجاهات العالمية المسقطة الكبرى في الجوانب التي تهم المنطقة.

البرنامج الفرعي ١٧-١٠ الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى

١٧-١٧ خلال التسعينات، أحرزت البلدان التي يخدمها المقر دون الإقليمي في المكسيك تقدما كبيرا نحو إنجاز عملياتها المتعلقة بتحقيق الاستقرار والتكيف. ومنذ بداية العقد، أظهرت جميع اقتصادات المنطقة دون الإقليمية تقريبا - مع بعض الاختلافات - اتجاها واضحا نحو الانتعاش في مجال الإنتاج، في إطار مزيد من الاستقرار النقدي والمالي.

١٧-١٨ وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البلدان تغييرات مماثلة جدا - وإن كانت بمعدلات مختلفة وبدرجات مختلفة - في توجه سياساتها الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بفتح أسواق خارجية، بغية تحسين القدرة التنافسية لجهاز الإنتاج وكفاءته. ونتيجة لذلك، أصبحت عملية المفاوضات الخارجية متزايدة الأهمية من وجهة النظر الاستراتيجية.

١٧-١٩ وفي الوقت ذاته، وجهت السياسات العامة بدرجة أكبر نحو ترك السوق تؤدي دورا أكبر في تخصيص الموارد. ومن ثم، يجري بصورة تدريجية إعادة تحديد دور الدولة، مع تقليص مشاركتها في

تشغيل الاقتصاد، وإعطاء دور أكبر للعناصر الفاعلة، والمنتديات والعوامل الأخرى، بما يؤدي إلى توسيع نطاق مصادر صنع القرار.

١٧-٢٠ وفيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي يتولى مسؤوليته مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المكسيك:

(أ) تحديد وتعزيز العناصر الرئيسية للتنمية المطردة والمستدامة التي يمكن ترجمتها إلى إجراءات ملموسة؛

(ب) تشجيع سياسات التنمية الاجتماعية التي ترمي إلى مساعدة الفئات المنخفضة الدخل والمجتمعات المحلية المحرومة والأصلية، فضلا عن إدماج المرأة في عملية التنمية؛

(ج) تعزيز التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، ولا سيما من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وتيسير المفاوضات التي تجري بين البلدان، وإدماجها في مناطق التجارة الحرة التي تضم الاقتصادات الصناعية والتكتلات القائمة؛

(د) تيسير إدماج بلدان المنطقة في الاقتصاد الدولي وإدماج الاقتصادات الصغيرة في جهود التكامل على صعيد نصف الكرة الأرضية الغربي (اتفاق الأمريكتين للتجارة الحرة)؛

(هـ) تعزيز الاستراتيجيات والسياسات التي تفيد الصناعات الصغيرة والمتوسطة النطاق في جهودها الرامية إلى أن تصبح قادرة على المنافسة في السوق الدولية؛

(و) تعزيز قدرة الحكومات على صياغة استراتيجيات للسياسات الاقتصادية الكلية للقطاعين الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، بغية تشجيع تطوير السلاسل الإنتاجية الوطنية وتحسين قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي؛

(ز) تعزيز تنمية قطاع الطاقة في أمريكا الوسطى، والربط فيما بين الشبكات الكهربائية، والبحث عن مصادر جديدة لطاقة، وتصميم سياسات للهيدروكربونات لأمريكا الوسطى.

البرنامج الفرعي ١٧-١١ الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

١٧-٢١ في منطقة البحر الكاريبي، أحرزت سياسات كثيرة اعتُمدت في الجزء الأول من العقد لتعديل الاقتصادات وتكييفها لتتلاءم مع التطورات العالمية المتغيرة بعض النجاح، وإذا ما استمرت تلك السياسات باتساق خلال السنوات القليلة المقبلة، فإنها ستحدث نموا اقتصاديا مطردا. ومع ذلك، فإن عددا من

السياسات ما زال غير كامل، وسيلزم إيلاء اهتمام مستمر للآثار الاجتماعية الناجمة عن سنوات الكساد السابقة وسياسات التكيف التي أعقبتها.

١٧-٢٢ وقد ظل تكامل السوق الكاريبية بندا مدرجا في قائمة الاهتمامات لسنوات عديدة، إلا أن ما أحرز من تقدم، ولا سيما في إطار الجماعة الكاريبية، كان بطيئا. ومع ذلك، فمن المرجح أن تعطى التدابير الرامية إلى توسيع نطاق السوق بما يتجاوز التجمعات التقليدية زخما جديدا في هذا الصدد، عن طريق تكوين رابطة الدول الكاريبية والاقتراحات المتعلقة بإنشاء منطقة للتجارة الحرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥. ومن المرجح أن تزداد صعوبة تأييد الأفكار الحمائية، التي كانت ماثلة في العقود الأخيرة، مع تطور الزخم الناشئ عن الترتيبات المؤسسية الجديدة. وفي الوقت ذاته، فإن توسيع نطاق الأسواق لتشمل اقتصادات كبيرة الحجم ونشطـــة سيتطلب اتخاذ تدابير أقوى من جانب الاقتصادات الأصغر حجما والأضعف إذا أريد لها ألا تكون في وضع غير موات بشدة وهي تواجه تزايد المنافسة.

١٧-٢٣ وفيما يلي أهداف البرنامج الفرعي، الذي يتولى مسؤوليته مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بورت - أوف - سبين:

(أ) تخيم قضية القدرة التنافسية على كثير من بلدان المنطقة، وهي تسارع الخطى لاستيعاب الحجم الكبير من القوى العاملة العاطلة والأعداد المتدفقة من الداخلين الجدد إلى سوق القوى العاملة. وسيستمر إبراز الحاجة إلى زيادة القدرة التنافسية من خلال الانفتاح التدريجي للأسواق، حيث ستختفي تدريجيا الأسواق المحمية التي تعودت عليها معظم بلدان لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي. ومن ثم، فإن الهدف الأول هو مساعدة بلدان المنطقة دون الإقليمية على صياغة سياسات اقتصادية جزئية وسياسات إدارية داعمة لتنشيط الاستثمارات وتحسين القدرة التنافسية وتوجيه المدخرات المتزايدة إلى الأنشطة الإنتاجية؛

(ب) أحرز تقدم كبير في تحسين نوعية الإدارة الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي، إلا أن هذا التقدم لم يكن منتظما. ويتمثل الهدف في مساعدة بلدان المنطقة التي، إما لكونها تعاني من حالة عدم توازن حادة جدا أو من المرجح أن تتعرض لصدمات جديدة، من عوامل مثل تضييق الخيارات وستظل بحاجة إلى مشورة ومساعدة في صياغة سياسات اقتصادية كلية ملائمة؛

(ج) ستظل عدة قضايا اجتماعية، مثل الفقـــر، والإنجاب المبكـــر، وارتفاع معدلات التهميش بما يؤدي إلى إساءة استعمال المخدرات والجريمة والعنف، تسوغ الاهتمام، كما ستستمر الحاجة للبحث عن سياسات فعالة لكسر حلقة الفقر. والهدف الثالث يتمثل في العمل على تحسين دراسة وفهم أسباب وعواقب التهميش الاجتماعي بأسلوب متكامل، وذلك بهدف صياغة سياسات و/أو تدابير لتخفيضه؛

(د) استنادا إلى المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا (المؤتمرات العالمية المعنية بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، يتمثل الهدف الرابع في تيسير التعاون الإقليمي فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي من خلال تعزيز وتنظيم أنشطة متابعة هذه المؤتمرات؛

(هـ) ما زالت قضايا البيئة والتنمية المستدامة تمثل أهمية لمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. وستظل قضايا البلدان الجزرية النامية تحظى بالاهتمام، لا سيما من خلال تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في عام ١٩٩٤. ويتمثل الهدف الخامس في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على إدماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الإنمائي والمساعدة في صياغة السياسات العامة على الصعيد دون الإقليمي بشأن المسائل المتصلة بالبيئة والتنمية؛

(و) تتسم بلدان منطقة البحر الكاريبي، بسبب انفتاح اقتصاداتها، بكونها حساسة للغاية للتطورات الاقتصادية الدولية والآثار المترتبة عليها بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي وبين منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية على السواء، يصبح أمرا أساسيا كوسيلة للإسهام في تنمية بلدان المنطقة. لذلك يتمثل الهدف السادس في تحديد السبل التي يمكن من خلالها تحقيق التوافق بين التزام بلدان منطقة البحر الكاريبي بالتكامل الإقليمي وما تواجهه من مطالب جديدة لإدماجها في مقتضيات التعاون الاقتصادي الأوسع نطاقا على صعيد نصف الكرة الأرضية الغربي وعلى الصعيد العالمي.

- - - - -